أثر تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة على كفاءة أداء المؤسسات الحكومية في مصر

The Impact of the Implementation of the Sustainable Development Strategy on the Efficiency of the Performance of Governmental Institutions in Egypt

سالي محمد حسني

المشرفين

أ.د/ سلوى السعيد فراج أ.د/ ريمان احمد عبدالعال

ملخص البحث

ان التنمية المستدامة هو مصطلح شامل يشير إلى الجهود المبذولة لتطوير بيئة مستدامة بالإضافة الى انه يشير إلى الأبعاد الأربعة، المجتمع والاقتصاد والثقافة والبيئة. ويهدف إلى توجيه عملية تطوير مجتمع أكثر توازناً وقدرة على الصمود. كما تعتزم مصر في تنفيذ استراتيجياتها – رؤية مصر ٢٠٣٠- عن طريق وزارة التخطيط، بتطوير الجهاز الإداري المصري ورفع كفاءته. ويهدف البحث الى التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وتطوره وابعاده، فضلا عن قياس فرضية البحث "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لاليات تنفيذ الاستراتيجية على كفاءة المؤسسات الحكومية" وقد استخدمت الباحثة الحكومة المستجيبة، وانفاذ القوانين، ومكافحة الفساد، وانفاذ الموازنات المالية كمتغيرات فرعية لقياس الفرضية ومن هنا اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل ومعاجلة إشكالية تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة في إحداث تطور في أداء المؤسسات الحكومية وفى تحديد الشروط اللازمة لذلك، وقد وتوصلت الباحثة الى معنوية جميع المتغيرات الخاصة بآليات تنفيذ الاستراتيجية وهذا يعني أن النموذج الكلي للفرضية البحث نموذج مقبول إحصائيا.

الكلمات المفتاحية

استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ – أداء المؤسسات الحكومية

Abstract

Sustainable development is a broad term that refers to efforts to develop a sustainable environment in addition to the four dimensions, society, economy, culture, and environment. It aims to guide the development of a more balanced and resilient community. Egypt also intends to implement its strategies - Egypt Vision 2030 - through the Ministry of Planning by developing the Egyptian administrative apparatus and raising its efficiency. The research aims to identify the concept of sustainable development, its development, and dimensions and to measure the research hypothesis that "there is a statistically significant effect of the strategy implementation mechanisms on the efficiency of government institutions."

The researcher used the responsive government, law enforcement, anti-corruption, and the enforcement of financial budgets as sub-variables to measure the hypothesis. Hence, the researcher relied on the descriptive analytical approach to analyze and address the problem of implementing sustainable development strategies to improve government institutions' performance and determine the necessary conditions for that. The significance of all the variables related to the mechanisms of implementing the strategy, and means that the overall research hypothesis is statistically acceptable.

Keywords

Sustainable Development Strategy - Egypt Vision 2030 - Performance of Governmental Institutions

المقدمة

ان التنمية المستدامة اصبحت بمثابة شعارًا يتردد بقوة في خطاب التنمية المعاصر، حيث انه وعلى الرغم من انتشاره والشعبية الهائلة التي تمتع بها على مر السنين، الا انه لا يزال مفهوم غير معروف، حيث يطرح الناس العديد من الأسئلة حول تعريفه ومعناه وكذلك تاريخه. وايضا ما ينطوي عليه من أجل نظرية وممارسة التنمية.

إن الهدف من هذه الدراسة هو المساهمة في التعرف على التنمية المستدامة من خلال توضيح النموذج وآثاره المتعددة على البشرية، والإجراءات المختلفة من اجل تحقيق التنمية المستدامة، يتم ذلك من خلال مراجعة الأدبيات المكثفة، والجمع بين جوانب "عناصر إعداد التقارير المفصلة للمراجعات المنهجية والتحليلات الوصفية والمنهج التحليلي لتجريد المحتوى.

كما تعد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ خريطة الطريق التي ترسم ملامح مستقبل مصر كما يتطلع إليه المواطنون، حيث تم إعدادها بمشاركةٍ مجتمعيةٍ واسعةٍ لتُراعى مستهدفات الوزارات والأجهزة الحكومية المختلفة وتدمج معها رؤية كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والخبراء والأكاديميين، حيث يُعد منهج المشاركة أحد الأُسس الواضحة التي ترتكز عليها تلك الاستراتيجية.

وتأخذ الاستراتيجية في الاعتبار كافة الأولويات والاستحقاقات التى نص عليها دستور مصر ٢٠١٤، وأيضاً الدروس المستفادة من كل الاستراتيجيات والرؤى والدراسات المتميزة السابقة على المستويين المحلى والدولي. كما تتوافق الاستراتيجية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة التي أعلنتها الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥، وكذلك مع أجندة أفريقيا ٢٠٦٣.

المشكلة البحثية

تمثل استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر وبالأخص في عملية الإصلاح الإداري حيث تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة. إن نجاح استراتيجية التنمية المستدامة في مصر في تحقيق أهدافها يرتبط بتبني القيادة السياسية سياسة تنفيذ

ومتابعة البرامج، والمبادرات التي تتضمنها هذه الاستراتيجية وتقييمها، ومن هنا تتلخص مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيسي هل هناك أثر لأليات تنفيذ الاستراتيجية على كفاءة المؤسسات الحكومية؟

تساؤلات الدراسة

١- ما هو مفهوم وابعاد استراتيجية التنمية المستدامة؟

٢- ما هي مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة؟

٣- هل تؤثر الاستراتيجية المصرية على كفاءة المؤسسات الحكومية؟

منهج الدراسة

فى إطار القيام بتحليل ومعاجلة إشكالية تنفيذ إستراتيجيات التنمية المستدامة فى إحداث تطور في أداء المؤسسات الحكومية وفى تحديد الشروط اللازمة لذلك، واستخدمت الباحثة فى هذه الدراسه **المنهج الوصفي التحليلي**. بغرض تحليل واستنباط المفاهيم والأسس المكونة للاطار النظرى لهذا الموضوع، أي أ ن هذا المنهج يوفر بيانات مفصلة عن الواقع الفعلي للظاهرة أو موضوع الدراسة من أجل الوقوف على فاعليه استراتيجيات التنمية

فرضية الدراسة:

يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لاليات تنفيذ الاستراتيجية على كفاءة المؤسسات الحكومية

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلي:

١- تحليل مفهوم التنمية المستدامة في الادبيات العربية والغربية .

٢- تحديد ودراسة مجالات تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

الدراسات السابقة

دراسات اهتمت باستراتيجيات التنمية المستدامة

١- دراسة محمود محمد زكى عبد الامام، التغطية التليفزيونية لاستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" وعلاقتها بتصورات المصريين للمستقبل، رسالة ماجستير، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، ٢٠١٨

سعت الدراسة الى قياس تصورات المصريين للمستقبل لما لهذه التصورات من تأثيرات على السلوك فى العاجل والاجل وهو ما تحقق من خلال التطبيق على عينة عمدية قوامها ٤٠٥ مفردة من محافظات القاهرة الكبرى الثلاث. وتوصلت الدراسة الى ان التغطية التليفزيونية لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ تدخل مع متغيرات اخرى ضمن العوامل المؤثرة فى تشكيل تصورات المصريين للمستقبل وبالتالى لا يمكن اغفال اهميتها فى اى دراسات مستقبلية ذات صلة باعتقادات الافراد واتجاهاتهم وتصوراتهم للمستقبل.

٢- دراسة ايهاب عبدالمنعم مصطفى، دور الموازنة في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التشريعات البيئية والمالية، اطروحة (دكتوراه) - جامعة المنوفية - كلية الحقوق - قسم الاقتصاد، ٢٠١٧

وأوضحت تلك الدراسة بأن التنمية المستدامة تعمل على تحسين مستدام لجودة الحياة للاجيال الحاضرة والقادمة ورفع الوعى بشأن حماية الطبيعة والحد من التأثير الضار بالبيئة وتوفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للاجيال القادمة والعمل على وقف تدهور عناصر البيئة(المياه و الهواء و الارض) وخفض معدلات التلوث والالتزام بالمعايير العالمية إستفادة قصوى من المخلفات مع استخدام أدوات إقتصادية للتعامل مع المشاكل البيئية ومحاسبة ناجزة لقوانين مفعلة وقد هدفت الرسالة إلى الوصول على نهج جديد فى إدارة المالية العامة على المستوى المحلى وتحسينها وإدارتها فى مصر مع إصلاح تشريعى لكل من التشريعات البيئية والمالية.

٣- دراسة مصطفي السيد محمد مصطفي، التخطيط لادارة الازمات لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة(ماجستير) - جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية. قسم التنمية والتخطيط،٢٠١٨

تناولت الدراسة التخطيط لادارة الازمات في المنظمات غير الحكومية ووضحت ماهية التخطيط، وأهميته، وعناصر ومتطلبات التخطيط لادارة الازمات في المنظمات غير الحكومية وكذلك أهدافه وفوائده، كما تناولت ادارة الازمات في المنظمات الاجتماعية، وأيضا التنمية المستدامة بين الواقع والمأمول حيث اوضح الباحث نظره حول مفهوم التنمية المستدامة ومكوناتها ومبادئها واهدافها وأبعادها ومعوقاتها واخيرا دور الدولة في تحقيقها في ظل سياسة الاصلاح الاقتصادي.

أيضا تناولت الدراسة دراسة ميدانية لقياس اثر التخطيط لادارة الازمات علي التنمية المستدامة وتناول الفصل الاخير الرؤية المستقبلية لمهنة الخدمة الاجتماعية في تفعيل دور التخطيط لادارة الازمات لتحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية

٤- دراسة عبد اللطيف محمود محمد، التخطيط لعلاقة مؤسسات التعليم العالي العربي بأسواق العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ " رؤية مستقبلية، المؤتمر السادس عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، ٢٦-٢٧ ديسمبر ٢٠١٧، جامعة الدول العربية، القاهرة

حيث ركزت الدراسة علي بناء تعليم عالي عربي عالي الجودة يسهم بفاعلية في تغيير الوضع الراهن للدول العربية ،ٍوالانطلاق نحو افق تنموي قادم ، قادرٍ علي إعداد وتأهيل الثروة البشرية العربية في مختلف المجالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، والتواؤم مع المتغيرات العلمية والمهنية والتكنولوجية المصاحبة لمجتمع واقتصاد المعرفة.

واقترحت الدراسة موجهات تخطيطية لعلاقة التكامل بين مؤسسات التعليم العالي العربي وعالم العمل والانتاج ، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مجتمع و اقتصاد المعرفة.

وتناولت الدراسة اربعة محاور ومنها اولا تحليل للوضع العربي الراهن المأزوم علاقة مؤسسات التعليم العالي بأزمات انخفاض معدالت التنمية وارتفاع معدالت

البطالـة والسـكان والهجـرة الخارجيـة والقسـرية و خطـر توسـع النزاعـات المسـلحة بوصفها نقاط ضعف وتهديد– .ثانيا: استشراف الوضع العربي القادم المأمول: علاقة مؤسسات التعليم العالي العربي مستقبلا بتحسين نقاط القوة و الفرص المتاحة لتحقيق أهداف التنميـة المسـتدامة ومحاصـرة نقـاط الضـعف و التهديـد الداخليـة والخارجيـة، وبلورة رؤيـة مستقبلية لجهود وخطـط الاصـلاح والتحديث والتنميـة المستدامة ثالثـا : التخطـيط للوضـع العربـي القـادم المـأمول : علاقـة مؤسسـات التعلـيم العـالي العربـي بإنجـاز أهـداف التنميـة المسـتدامة وفـق الـرؤي الوطنيـة ٢٠٣٠م و المعـايير الدوليـة ومفاهيم اقتصاد ومجتمعات المعرفة .ورابعا : إرهاصـات الـوعي التنمـوي و التربـوي العربي بوصفه إطار ًا لعلاقة مؤسسات التعليم العـالي العربيـة بأسـواق العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

التنمية المستدامة Sustainable Development :-

يمكن تعريف الاستدامة في بعض الاحيان على انها تهدف الى تلبيه احتياجات الحاضر دون المساس بالقدرة الاجيال القادمة على تلبيه احتياجاتهم[١].

ان المفهوم الاكثر شموليه لتعريف التنمية المستدامة هو" رؤيه و نشاط شامل للدولة في كافه قطاعتها واجهزتها وانظمتها والمؤسسات التابعة للقطاع العام او الخاص وتنميه الافراد ،وتتضمن هذه العمليات اجراء التحسينات والتطويرات المختلفة لظروف والواقع الفعلي الذي يعيشه المجتمع وذلك عن طريق دراسة الماضي واستخلاص التجارب منه، وبالتالي القدرة على فهم الواقع وتغييره الى الافضل ووضع الخطط المستقبلية بشكل اكثر واقعيه[٢١]. ان مفهوم التنمية المستدامة اوسع بكثير من مجرد ارتباطه بالبيئة ، حيث انه يتعلق بضمان مجتمع قوي وصحي وعادل وكذلك الحديث عن جوده المجتمع ككل، و هذا يعني تلبيه الاحتياجات المتنوعة في المجتمعات القائمة والمستقبلية لجميع الناس وكذلك تعزيز الرفاهية الشخصية والتماسك الاجتماعي والاندماج وخلق تكافؤ الفرص[٣] .وتتم هذه العملية من خلال

١

استغلال الموارد والطاقات سواء المادية او البشرية، حيث يعمل القائمين على عمليات التنمية بترتيب جميع البيانات والمعلومات المختلفة مع الحرص على ضرورة التعلم باستمرار و اكتساب العديد من الخبرات والمهارات وتطبيقها.

ويؤخذ في الاعتبار ان الطريقة التي نتعامل بها مع التنمية تؤثر على المجتمع بشكل عام، وإن القرارات التي يتم اتخاذها في هذا الصدد لها نتائج حقيقية ومؤثرة للغاية على حياة الافراد داخل المجتمع، إن سوء التخطيط للمجتمعات، على سبيل المثال، يقلل من نوعية الحياة للناس الذين يعيشون فيها. (مثل الاعتماد على الواردات بدلاً من زراعة الغذاء محليًا يعرض الدولة لنقص الغذاء مثلا.) وعلى ذلك تقدم التنمية المستدامة نهجًا لاتخاذ قرارات أفضل بشأن القضايا التي تؤثر على حياه الافراد[٤] .

مراحل تطور مفهوم الاستدامة والتنمية المستدامة خلال القرن الـ ٢٠ وبداية القرن الـ ٢١

تطور الفكر التنموي الى الاستدامة	المفـــاهيـــم
عام ١٩٧٠	كان أول ظهور لمفهوم الاستدامة في التنمية تحت مسمي التنمية المستدامة عام ١٩٧٠ كرؤية نظرية للمخطط الدولي للحفاظ والذي كان تحت رعاية الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة[٥]
عام ١٩٧٣	داية ظهور المصطلح الخاص بالتنمية المستدامة كان عام ١٩٧٣ عن طريق مجموعة من علماء البيئة(Johnson((Raymond Dasaman ، (Peter Freeman) أي أن مفهوم الاستدامة في بدايته كان ذي انعكاس بيئي بحت[٦]
عام ١٩٨٠	في عام ١٩٨٠ عن طريق استراتيجية الحفاظ العالمية The global conservation strategyو التي يتم إصدارها عن طريق (IUCN الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة) تبنت مفهوم الاستدامة العمرانية و ينسب لها الفضل في تطوير مفهوم الاستدامة من مجرد مصطلح علمي أطلق عن طريق مجموعة من العلماء إلى بداية تناوله كفكر و مفهوم تنموي ذي قابلية لإحداث تغيير[٧]
عام ١٩٨٣	في عام ١٩٨٣ قامت الأمم المتحدة بتشكيل اللجنة العالمية للتنمية والبيئة والتي تختص بدراسة العلاقات التبادلية والتكاملية بين التنمية والبيئة والتي أصدرت تقريراً عام ١٩٨٧ بعد أربع سنوات من البحث والتنقيب عن مخططات واضحة لإنقاذ المستقبل البشرى تحت مسمى تقرير بروندتلاند Brundtland والذى اشتمل على عدة توصيات هامة حيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة بمفهومها الأشمل [٨].
بداية التسعينيات	مع بداية التسعينات كان هناك شبه إجماع على مستوى جميع الهويات العلمية و الأكاديمية و التنفيذية الحكومية و غير الحكومية على أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به فكر الاستدامة[٩]
عام١٩٩٢	في عام ١٩٩٢ وبالتحديد في شهر يونيو انعقد مؤتمر عالمي تحت م سمى " قمة الأرض " Earth Summit اشترك به أكثر من ١٧٨ من رؤساء الدول والحكومات وأكثر من ٣٠٠ من علماء البيئة وممثلي المنظمات الحكومية والغير حكومية والنقابات والمهتمين

	بشئون البيئة وقد أسفر المؤتمر عن العديد من التوصيات في صورة وثائق عمل ومن أهمها جدول أعمال القرن ٢١ ويشمل برنامج القرن الواحد والعشرين لحماية البيئة وتتألف من أكثر من ٧٠٠ ورقة وتنظم العمل في مجالات البيئة والتنمية [١٠].
عام ١٩٩٦	في يونيو ١٩٩٦ انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اسطنبول بتركيا والذي طرح رؤية إيجابية للمستوطنات البشرية المستدامة وقد أقر المؤتمر مبدأ أن التنمية المستدامة ضرورية لتنمية المستوطنات البشرية وأنه يجب تخطيط المستوطنات البشرية وتنميتها وتحسينها بأسلوب يراعي مبادئ التنمية المستدامة وجميع عناصرها مراعاة تامة [١١].
عام ٢٠٠٠	في عام ٢٠٠٠ إعلان الأهداف الإنمائية للألفية والتزام قادة العالم بتحقيقها.
عام ٢٠٠٥	في عام ٢٠٠٥ انعقاد مؤتمر القمة العالمي وتمت المطالبة على تحقيق " الركائز الثلاثة" للاستدامة وهى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
عام ٢٠١٥	في سبتمبر ٢٠١٥ تم انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك من اجل اطلاق خطة اهداف التنمية المستدامة وتبنت الدول الأعضاء الأهداف من بداية ٢٠١٦وحتى ٢٠٣٠
عام ٢٠١٩	عقدت في سبتمبر ٢٠١٩ اول قمة اممية لرؤساء دول العالم بشأن أهداف التنمية المستدامة لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١٢]

ابعاد التنمية المستدامة: -

ان التنمية المستدامة بمعناها الشامل تطوى بداخلها عده ابعاد مترابطة منها البعد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتكنولوجي والاداري ولكى تستمر عمليه التنمية يجب ان يكون هناك توازن وتفاعل متبادل بين هذه الابعاد المختلفة[١٣].

١- البعد البيئي Ecological Dimision :-

يعد البعد البيئي من الركائز الأساسية التي تقوم عليها عمليات التنمية المستدامة ، وغالبا ما تحظى البيئة بأكبر قدر من الاهتمام من الدول، حيث ان التركيز على الحد من الاثار السلبية للمشروعات التنموية[١٤]، والاستخدام الامثل والعقلاني للطاقة ،وكذلك الاقتصاد في الموارد الغير متجدده، هذا بالإضافة الى التنبؤ بما يحدث للنظم الأيكولوجية التي تشمل المناخ والتنوع البيولوجي والمحيطات والغابات ، حيث أنه في إطار عملية التنمية المستدامة ، تضع كافة الأنشطة الاقتصادية بصورة رئيسية مبدأ الاحتياط و الوقاية جراء تحقيق التنمية، عن طريق الأخذ في الاعتبار كمية و نوعية المصادر الطبيعية المتاحة على الكرة الارضية، و كيفية التعامل معها دون اهدارها، ذلك أن عامل الاستنزاف البيئي يعد أحد العوامل التي تتعارض مع مبادئ التنمية المستدامة.

حيث تعتمد التنمية المستدامة بيئيا على حسن أدارة الموارد الطبيعية والبشرية، كما تعمل على الإبقاء بحاجات الأجيال الحالية، دون المساس بحاجات ومصالح الأجيال

اللاحقة. وهذا هو التحدي الذي يواجه الافراد والمجتمعات ويتطلب بذل الجهود الكبيرة للتوعية بهذه المشكلة[١٥].

مع ملاحظة ان كل الأنشطة الاقتصادية تضع مبدا الاحتياط والوقاية بهدف تحقيق التنمية عن طريق الاخذ بالأسباب الكمية والنوعية والمصادر الطبيعية المتاحة والمتوفرة على الكره الأرضية وكذلك وكيفيه التعامل معها وذلك بسبب انهم للاستنزاف البيئي يعد من احد اهم العوامل التي تتعارض مع مبادئ التنمية المستدامة[١٦].

ويمكن ان نلخص البعد البيئي في بعض النقاط التالية: -

١- الحفاظ على المحيط المائي: -

حيث ان للنظم البيئية المائية تحديدا علاقات مباشره وغير مباشره في حياه الانسان، بدايتها من المياه المتبخرة و التي تسقط في شكل امطار، وهى ضرورية للحياة على الارض، وبالتالي فان نقص امدادات المياه يؤدي الى التفاقم الشديد في ازمه المياه والتي تهدد الحياه على الارض، وهو ما يدعونا الى ضرورة استخدام الرشيد في الحفاظ على هذه الثروة.

من المشكلات البيئية الاخرى ، نلاحظ ان التلوث البيئي المائي الذى يحدث نتيجة العديد من النفايات الصناعية والزراعية والبشرية، لذلك فانه في اطار التنمية المستدامة ينبغي ضرورة صيانه هذه الموارد والحفاظ عليها، وذلك من خلال الحد من الاستخدامات المبددة و تحسين كفاءه شبكات المياه[١٧].

٢- الحد من اتلاف التربة: -

وذلك من خلال التقليل من الاستعمال المفرط للمبيدات والأسمدة ،والتي ينتج عنها العديد من المشاكل البيئية ، مثل تدمير الغطاء النباتي بشكل تدريجي بالإضافة الى ذلك ، تلوث المياه السطحية والجوفية وفي ظل تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، يجب ان يتم تقييد استخدام المبيدات، وان يتم استخدامها بضوابط من حيث الكم والنوع ، وهي مسئوليه الجميع عن طريق اعداد وصياغة سياسات بيئية وفنيه ، يمكن من خلالها تحديد طريقه استخدام المبيدات' وايضا ادخال التقنيات الزراعية واساليب

الري الحديث وذلك من اجل الحد من التلوث ، وكذلك عدم التبذير في استخدام المياه باللجوء الى نظم التدوير كلما امكن ذلك[١٨].

٣- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: -

ذلك من خلال الحد من الاثار السلبية الناتجة عن عمليات التصنيع والتكنولوجيا الحديثة، فعلى سبيل المثال تقوم العديد من الدول في الوقت الحالي بإقامه المصانع بالاعتماد على ما يمكن أن توظفه من موارد طبيعية في الأنشطة التصنيعية لها وكذلك توسيع دائرة الصناعة للحد من حاجه السكان المتزايدة لديها في ذلك النشاط التصنيعي[١٩]. لذلك فأن أهم ما تعني به الدولة في ذلك المجال هو خلق بيئة جيده لإقامات نشاط تصنيعي يلبى احتياجات الافراد، وما ينتج عنها من مشكلات العوادم الكربونية وكذلك النفايات الخاصه بعمليات التعبئة والتغليف وانبعاث الملوثات وتأثيرها الشديد على البيئة ، ذلك ما يستوجب بسرعه التحرك للحد من هذه الاخطار، واعطاء فرص للأجيال القادمة للعيش على هذا الكوكب بقدر كافي من الامان، حيث يتم تحقيق التأثير المفيد لعمليات التصنيع، وايضا تجنب الاثار الضارة للانبعاثات او النفايات سواء كان هذا بالنسبة للأفراد او بالنسبة للبيئة[٢٠].

- إن الدول المتقدمة يقع على عاتقها مسئوليه كبيره في قيادة فكر التنمية المستدامة ، ذلك لأن استهلاكها المتراكم – في الماضي – للطاقات، كرس إسهامها وبنسبة كبيرة في مشكلات التلوث العالمية في مختلف صورها واشكالها ،وما يساعدها على تلاشي – الى حد كبير - تلك المخاطر، هي الموارد المالية والتقنية، الكفيلة بجعلها تحتل مركز الصدارة في استخدام تكنولوجيا أنظف ، وتحويل اقتصاداتها نحو حماية النظم الطبيعية بالتعاون والتنسيق مع الدول النامية[٢١].

٢- **البعد الاجتماعي Social Dimension**:-

يهتم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بتوفير متطلبات الحياة المادية والنوعية للأفراد ليصبح المجتمع اكثر تماسكا، كما يهتم بتنمية قدرات أفراد المجتمع من خلال عدة محاور، كالاهتمام بالصحة والتعليم والحد من الفقر وعدالة التوزيع، وزيادة مجال الحريات السياسية والمشاركة الفعالة، هذا ما يؤول في نهاية الامر الى دفع الافراد

للعطاء والتضحية والعمل الجماعي، مما يزيد من ترشيد استغلالهم للموارد وتحسين نوعية حياتهم[٢٢].

ان البعد الاجتماعي من الركائز الهامه التي تقوم عليها عمليه التنمية، حيث تعود الركيزة الاجتماعية مره اخرى الى مفهوم غير محدد ، بحيث يجب ان تهتم العمليات المستدامة بدعم وموافقه من اصحاب المصلحة والمجتمع الذي تعمل فيه، حيث تتنوع انواع الدعم والحفاظ عليه .كذلك عمليا يجب إشراك المجتمع في برامج الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، كما يشمل ذلك أيضا برامج الرعاية ، والمنح الدراسية والاستثمار في المشاريع العامة على حد سواء محليا وعالميا[٢٣]

كما تشمل الركيزة الاجتماعية معامله الموظفين بشكل عادل وكذلك علاقتهم بباقي افراد المجتمع.

ان التركيز الشديد على استراتيجيات الاحتفاظ والمشاركة وما في ذلك من مزايا، من اكثر الامور استجابة ومثال على ذلك، ما تمنحه جهات العمل المختلفة للموظفين من الاهتمام خاصه فيما يخص الأمومة و حقوق المرآه العاملة والمعيلة والطفل، وكذلك فرص التعليم والتطور المختلفة.

وفيما يتعلق بتثبيت النمو الديموغرافي، حيث تلعب العوامل الديموغرافية دورا هاما في الضغط على بيئة المستوطنات البشرية، إذ تعتبر الهجرة السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات النمو السكاني في المناطق الحضرية لما لهذه الأخيرة من قدرة على استقطاب المزيد من سكان الريف. إن العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان[٢٤]، هو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات في توفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما، يحدَ من التنمية ويقلص من الموارد الطبيعية المتاحة للسكان.

وفيما يخص النظام الاجتماعي العالمي، فإن اهم المشاكل التي تواجهها هي عماله الاطفال والتي تعتبر من ضمن القضايا الاجتماعية التي يجب على الدولة مواجهتها والعمل على اعداد الحلول لها بطرق مناسبه، وكذلك الحد من تلك الظاهرة

في بعض الدول، والتي يجب ان تتم من خلال قوانينها المحلية. وهناك دول اخرى تعمل على توفير بيئة عمل مناسبه لهم والاهتمام كذلك بمنحهم اجور عادلة[٢٥] .

٣- البعد الاقتصاديEconomical Dimension:-

لا تتحقق التنمية المستدامة ألا بتأييد نظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية المفروضة والبعيدة عن ذات المجتمع وغير الملائمة للهوية الثقافية له من جانب، وسياسة ذاتية التقييم من جانب أخر، إن مشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية أحد الشروط الأساسية لنجاح الخطة الاقتصادية وأيضا لتحقيق ذاتية التنمية المستدامة

ان البعد الاقتصادي يعد من الركائز الأساسية لعمليه الاستدامة والتي يتم من خلالها توفير البيئة الاقتصادية المناسبة للمشروعات والبرامج الاقتصادية المختلفة التي تعدها الدولة لكي تحافظ على عمليه الاستدامة[٢٢٦] . كما يجب أن تكون الأعمال مربحة. ومع ذلك ، لا يمكن أن يفوق الربح الركيزتين (البيئية والاجتماعية) ، في الواقع الربح ليس على الإطلاق هو الركيزة الاقتصادية ، وتشمل الأنشطة التي تتناسب مع الركيزة الاقتصادية، الامتثال والحوكمة السليمة وإدارة المخاطر[٢٧] .

في بعض الأحيان، يُشار إلى هذه الركيزة باسم ركيزة الحوكمة، في إشارة إلى الحوكمة الرشيدة للقطاعات المعنية. إن إدراج الركيزة الاقتصادية والربح هو الذي يجعل من الممكن للقطاعات المختلفة أن تتماشى مع استراتيجيات الاستدامة.

٤- البعد التكنولوجي: Technological Dimension

يستنتج ان التنمية المستدامة تعني التحول -ولاسيما في الدول الصناعية- إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ واستخدام

تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية، وكثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث كل ما يحيط بها كالماء والهواء واليابسة. وفي البلدان المتقدمة، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة وذلك باستخدام اساليب تكنولوجية حديثة تفي بهذا الغرض، ولكن بالنسبة للبلدان النامية، فان النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع لرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فان التلوث نتيجة مؤكدة لا مفر منها، فهي من

٢

نتاج النشاط الصناعي. وهذه النفايات المنبعثة تكون نتيجة لتكنولوجية تفتقر إلى الكفاءة، وبسبب ايضا غياب دور الحكومات في فرض العقوبات الاقتصادية.. وينبغي أن يتمحور الهدف حول دعم عمليات أو نظم تكنولوجية حديثة، تعمل على تقليل مستوى النفايات والملوثات والانبعاثات الضارة، تتسبب في المقام الأول، وتعمل على تدوير النفايات داخليا، وتتعامل مع النظم الطبيعية أو تساندها. وعندما تفى التكنولوجيا الحالية والتقليدية بهذه المعايير فيجب المحافظة عليها. حيث إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم اقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة الحرارة على سطح الأرض[٢٨].

المحور الثانى : قياس اثر الاستراتيجية المصرية على كفاءة المؤسسات الحكومية

أولا: عينة الدراسة:

اعتمدت الباحثة على أسلوب العينات الإحصائية وذلك لعدم إمكانية حصر جميع مفردات مجتمع الدراسة البالغ عددها ٦ مليون موظف[٢٩] وبالتالي تم الاعتماد على حجم العينة باستخدام المعادلة التالية:

$$n= \frac{Z^2 \times P(1-P)}{E^2}$$

حيث:

* قيمة جدولية من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى ثقة :Z
* بلغت ١.٩٦ النسبة في المجتمع :P

ولعدم معرفة أي بيانات عن تلك النسبة يتم تقريرها في حدود ٥٠%

الخطأ المسموح به في التقرير :E

ويتم اعتباره = ±5%

وبتطبيق المعادلة نستنتج ما يلي

$$n= \frac{(1.96)^2(0.5)(1-0.5)}{(0.05)^2} =385$$

وبالتالي فان الباحثة سوف تقوم بتوزيع عدد ٣٨٥ استبيان على مجتمع الدراسة للحصول على البيانات المراد جمعها.

وحدة المعاينة: الموظف بالحكومة المصرية

نسبة الاستجابة: بعد توزيع الاستبيانات وإعادة جمعها مرة أخرى كانت الباحثة بالحصول على عدد ٢٧٦ استبيان قابل للتحليل وذلك بعد استبعاد الاستبيانات الغير صالحة للتحليل.

وبذلك فان نسبة الاستجابة تمثل

$= \frac{276}{385} \times 100 = 71.7 \times \%$ وهي نسبة جيدة جداً بالمقارنة بالدراسات الميدانية المشابهة.

يقوم البحث على فرضية رئيسية سوف تقوم الباحثة باختبار الفرض فيها بشكل تفصيلي وكذلك سوف يتم عرض تحليل ونتائج الفرض الرئيسي وكل فرض فرعي وذلك في الجزء التالي:

ثانيا :الفرض الرئيسي

ينص فرض الرئيس الذي تم صياغته في صورة فرض العدم على أن **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات تنفيذ الإستراتيجية على كفاءة المؤسسات الحكومية"**

ولكي تتمكن الباحثة من اختبار الفرض الرئيس الأول تم تقسيم الفرض إلى أربعة فرضيات فرعية يتم اختبار كل آلية من آليات تنفيذ الإستراتيجية الأربعة على كفاءة المؤسسات الحكومية.

الفرض الفرعي الأول

ينص على أن **"لا يوجد أثر معنوي لمتغير الحكومة المستجيبة على كفاءة المؤسسات الحكومية"**

حيث قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression Analysis وتقدير معاملات الانحدار واختبار النموذج الإجمالي بالإضافة إلى معامل ارتباط بيرسون وتوصلت الباحثة في هذا الفرض للنتائج التالية:.

المتغير التابع: كفاءة المؤسسات الحكومية

جدول (١) اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار الإحصائيα=0.05	معامل ارتباط بيرسون
الحكومة المستجيبة	٠.٨١٨	١٥.٨٨	٠.٠	معنوي	٠.٦٩٢

المصدر: من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

جدول (٢) تحليل التباين ANOVA للفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيس الأول

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة (F)	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2
الانحدار	١	٢٥٢.٣	٠.٠	نموذج دال إحصائيا	%٤٧.٩
البواقي	٢٧٤				

المصدر: من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

من جداول التحليل الإحصائي للباحثة في هذا الفرض يتضح ما يلي:

١- من جداول اختبار معامل الانحدار كانت قيمة مستوى الدلالة اقل من قيمة مستوي المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الحكومة المستجيبة على كفاءة المؤسسة الحكومية في المؤسسات الحكومية المصرية محل الدراسة.

٢- كانت إشارة معامل ارتباط بيرسون في النموذج إشارة موجبة وهذا يعني انه توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحكومة المستجيبة وكفاءة المؤسسة الحكومية.

٣- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار النموذج الكلي (F) اقل من قيمة مستوي المعنوية α=0.05 وهذا يعني أن الباحثة يمكنها الاعتماد على النتائج التقديرية كما يمكن للباحثة تعميم نتيجة العينة على مجتمع الدراسة.

٤- كانت قيمة معامل التحديد r^2=47.9% وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في متغير الحكومة المستجيبة مسئولة عن تفسير ما نسبته 47.9% من التغيرات التي تحدث في كفاءة المؤسسة الحكومية.

٥- الرسم البياني التالي يوضح توزيع الأخطاء لهذا الفرض الفرعي

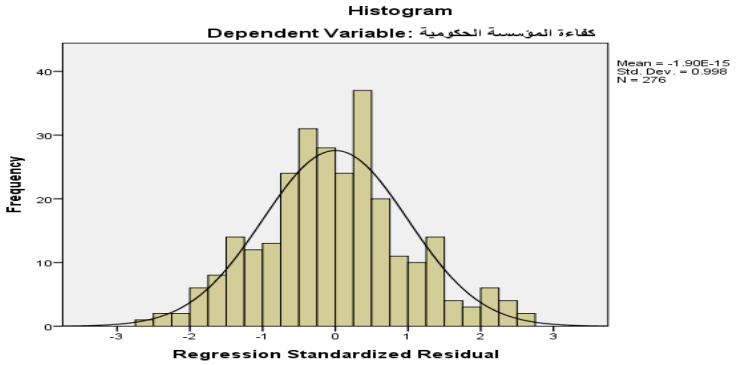

شكل رقم (١) المدرج التكراري لتوزيع الأخطاء النموذج الخاص بالفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيس الأول

من الرسم يتضح للباحثة أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يدعم نتائج التقدير في هذا النموذج.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن **"يوجد أثر معنوي لمتغير الحكومة المستجيبة على كفاءة المؤسسات الحكومية"**

<u>الفرض الفرعي الثاني</u>

ينص على أن **"لا يوجد أثر معنوي لمتغير انفاذ القواعد التنظيمية على كفاءة المؤسسات الحكومية"**

لاختبار الفرض الفرعي الثاني قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Regression Analysis Simple Linear وتقدير معاملات الانحدار واختبار النموذج الإجمالي بالإضافة إلى معامل ارتباط بيرسون وتوصلت الباحثة في هذا الفرض للنتائج التالية:.

المتغير التابع: كفاءة المؤسسات الحكومية

جدول (٣) اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار الإحصائيα=0.05	معامل ارتباط بيرسون
إنفاذ القواعد التنظيمية	٠.٨١٣	١٥.٦٤	٠.٠	معنوي	٠.٦٨٧

المصدر : من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

جدول (٤) تحليل التباين ANOVA للفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيس الأول

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة (F)	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2
الانحدار البواقي	١ ٢٧٤	٢٤٤.٨	٠.٠	نموذج دال إحصائيا	%٤٧.٢

المصدر : من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

من جداول التحليل الإحصائي للباحثة في هذا الفرض يتضح ما يلي:

١- من جدول اختبار معامل الانحدار كانت قيمة مستوى الدلالة اقل من قيمة مستوي المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير انفاذالقواعد التنظيمية على كفاءة المؤسسة الحكومية في المؤسسات الحكومية المصرية محل الدراسة.

٢- كانت إشارة معامل ارتباط بيرسون في النموذج إشارة موجبة وهذا يعني انه توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين انفاذالقواعد التنظيمية وكفاءة المؤسسة الحكومية.

٣- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار النموذج الكلي (F) اقل من قيمة مستوي المعنوية α=0.05 وهذا يعني أن الباحثة يمكنها الاعتماد على النتائج التقديرية كما يمكن للباحثة تعميم نتيجة تلك العينة على المجتمع محل الدراسة.

٤- كانت قيمة معامل التحديد r^2=47.2% وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في متغير انفاذالقواعد التنظيمية مسئولة عن تفسير ما نسبته 47.2% من التغيرات التي تحدث في كفاءة المؤسسة الحكومية.

٥- الرسم البياني التالي يوضح توزيع الأخطاء لهذا الفرض الفرعي

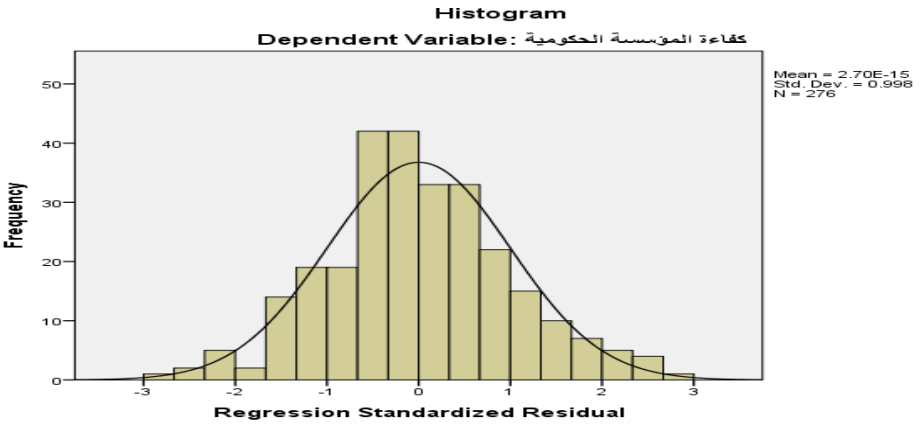

شكل رقم (٢) المدرج التكراري لتوزيع الاخطاء النموذج الخاص بالفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيس الأول

من الرسم يتضح للباحثة أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يدعم نتائج التقدير في هذا النموذج.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن **"يوجد أثر معنوي لمتغير انفاذ القواعد التنظيمية على كفاءة المؤسسات الحكومية"**

الفرض الفرعي الثالث

ينص على أن"**لا يوجد أثر معنوي لمكافحة الفساد على كفاءة المؤسسات الحكومية"**

لاختبار الفرض الفرعي الثالث قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Regression Analysis Simple Linear وتقدير معاملات الانحدار واختبار النموذج الإجمالي بالإضافة إلى معامل ارتباط بيرسون وتوصلت الباحثة في هذا الفرض للنتائج التالية:.

المتغير التابع: كفاءة المؤسسات الحكومية

جدول (٥) اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار الإحصائيα=0.05	معامل ارتباط بيرسون
مكافحة الفساد	٠.٨٠٥	١٥.٤	٠.٠	معنوي	٠.٦٨٢

المصدر : من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

جدول (٦) تحليل التباين ANOVA للفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيس الأول

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة (F)	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2
الانحدار	١	٢٣٨.٨	٠.٠	نموذج دال إحصائيا	%٤٦.٦
البواقي	٢٧٤				

المصدر : من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

من جداول التحليل الإحصائي للباحثة في هذا الفرض يتضح ما يلي:

١- من جدول اختبار معامل الانحدار كانت قيمة مستوى الدلالة اقل من قيمة مستوي المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير مكافحة الفساد على كفاءة المؤسسة الحكومية في المؤسسات الحكومية المصرية محل الدراسة.

٢- كانت إشارة معامل ارتباط بيرسون في النموذج إشارة موجبة وهذا يعني انه توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين مكافحة الفساد وكفاءة المؤسسة الحكومية.

٣- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار النموذج الكلي (F) اقل من قيمة مستوي المعنوية α=0.05 وهذا يعني أن الباحثة يمكنها الاعتماد على النتائج التقديرية كما يمكن للباحثة تعميم نتيجة العينة على المجتمع محل الدراسة.

٤- كانت قيمة معامل التحديد r^2=46.6 وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في مكافحة الفساد مسئولة عن تفسير ما نسبته 46.6% من التغيرات التي تحدث في كفاءة المؤسسة الحكومية.

٥- الرسم البياني التالي يوضح توزيع الأخطاء لهذا الفرض الفرعي

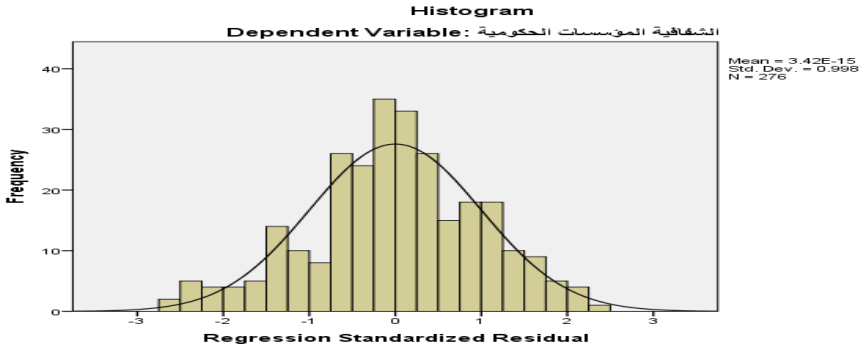

شكل رقم (٣) المدرج التكراري لتوزيع الأخطاء النموذج الخاص بالفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيس الأول

من الرسم يتضح للباحثة أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يدعم نتائج التقدير في هذا النموذج.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن **"يوجد أثر معنوي لمتغير مكافحة الفساد على كفاءة المؤسسات الحكومية"**

<u>الفرض الفرعي الرابع</u>

ينص على أن **"لا يوجد أثر معنوي لمتغير انفاذ الموازنات المالية على كفاءة المؤسسات الحكومية"**

لاختبار الفرض الفرعي الرابع قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Regression Analysis Simple Linear وتقدير معاملات الانحدار واختبار النموذج الإجمالي بالإضافة إلى معامل ارتباط بيرسون وتوصلت الباحثة في هذا الفرض للنتائج التالية:.

المتغير التابع: كفاءة المؤسسات الحكومية

جدول (٧) اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار الإحصائيα=0.05	معامل ارتباط بيرسون
إنفاذ الموازنات المالية	٠.٧٩٦	١٥.٨٩	٠.٠	معنوي	٠.٦٩١

المصدر: من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

جدول (٨) تحليل التباين ANOVA للفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيس الأول

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة (F)	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2
الانحدار البواقي	١ ٢٧٤	٢٥٠.٩	٠.٠	نموذج دال إحصائيا	%٤٧.٨

المصدر: من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

من جداول التحليل الإحصائي للباحثة في هذا الفرض يتضح ما يلي:

١- من جدول اختبار معامل الانحدار كانت قيمة مستوى الدلالة اقل من قيمة مستوي المعنوية α=0.05 وهذا يعنى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإنفاذ الموازنات المالية على كفاءة المؤسسة الحكومية في المؤسسات الحكومية المصرية محل الدراسة.

٢- كانت إشارة معامل ارتباط بيرسون في النموذج إشارة موجبة وهذا يعني انه توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين إنفاذ الموازنات المالية وكفاءة المؤسسة الحكومية.

٣- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار النموذج الكلي (F) اقل من قيمة مستوي المعنوية α=0.05 وهذا يعني أن الباحثة يمكنها الاعتماد على النتائج التقديرية كما يمكن للباحثة تعميم نتيجة هذه العينة على المجتمع محل الدراسة.

٤- كانت قيمة معامل التحديد r^2=47.8% وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في إنفاذ الموازنات المالية مسئولة عن تفسير ما نسبته 47.8% من التغيرات التي تحدث في كفاءة المؤسسة الحكومية.

٥- الرسم البياني التالي يوضح توزيع الأخطاء لهذا الفرض الفرعي

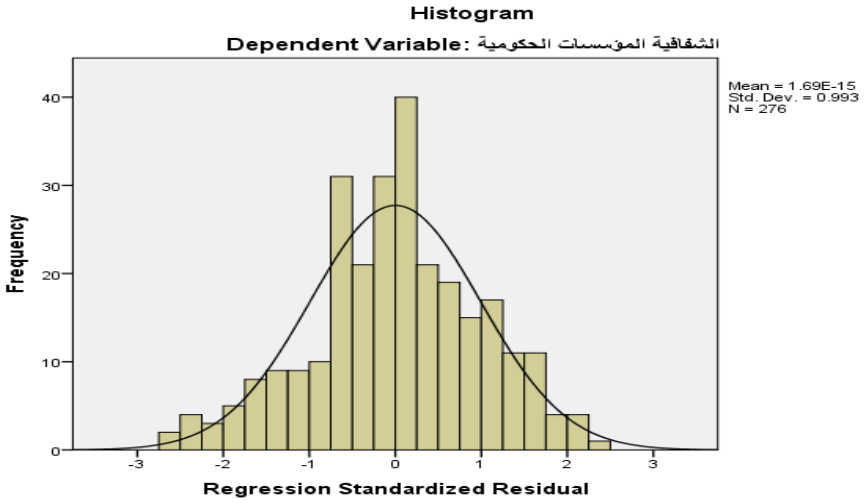

شكل رقم (٤) المدرج التكراري لتوزيع الأخطاء النموذج الخاص بالفرض الفرعي ارابع من الفرض الرئيس الأول

من الرسم يتضح للباحثة أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يدعم نتائج التقدير في هذا النموذج.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن **"يوجد أثر معنوي لمتغير إنفاذ الموازنات المالية على كفاءة المؤسسات الحكومية"**

<u>ملخص نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرض الرئيس الأول</u>

فيما يلي عرض لنتيجة الانحدار الخطي المتعدد لبيان اثر المتغيرات المستقلة الاربعة التي تتعلق بالأليات تنفيذ الاستراتيجية ككل وذلك على كفاءة المؤسسات الحكومية

جدول (٩) اختبار معاملات الانحدار المتعدد للفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار	معامل الارتباط المتعدد
الحكومة المستجيبة	٠.٣٢٢	٢.٦٥٧	٠.٠٣	معنوي	٠.٨٠٣
إنفاذ القواعد المنظمة	٠.١٨٧	١.٩٩٤	٠.٠٤٣	معنوي	
مكافحة الفساد	٠.٠٤٦	٢.٢٢٦	٠.٠٣٨	معنوي	
إنفاذ الموازنات المالية	٠.٢٨٣	٢.٤٦١	٠.٠٣١	معنوي	

المصدر : من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

المتغير التابع: كفاءة المؤسسات الحكومية

جدول (١٠) تحليل التباين ANOVA لاختبار الانحدار المتعدد للفرض الرئيس الأول

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة (F)	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2
الانحدار	٤	٦٦.٠٨	٠.٠	نموذج دال إحصائيا	%٦٤.٥
البواقي	٢٧١				

المصدر: من نتائج التحليل الاحصائي للباحثة

من النتائج السابقة يتضح للباحثة معنوية جميع المتغيرات المستقلة الخاصة بآليات تنفيذ الاستراتيجية وهذا يعني أن النموذج الكلي للفرض الرئيس الأول نموذج مقبول إحصائيا وان نسبة تأثير الآليات الخاصة بتنفيذ الإستراتيجية ككل على كفاءة المؤسسات الحكومية بنسبة ٦٤.٥%.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

١- **بخصوص اختبار الفرض الأول H1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات تنفيذ الاستراتيجية على كفاءة المؤسسات الحكومية**، فكانت نتائج المتغيرات المستقلة المؤثرة على كفاءة المؤسسات الحكومية على النحو التالي:

- **يوجد أثر ذو دلالة احصائية معنوي لمتغير الحكومة المستجيبة على كفاءة المؤسسات الحكومية**

- **يوجد أثر ذو دلالة احصائية معنوي لمتغير انفاذ القواعد التنظيمية على كفاءة المؤسسات الحكومية**
- **يوجد أثر ذو دلالة احصائية معنوي لمتغير مكافحة الفساد على كفاءة المؤسسات الحكومية**
- **يوجد أثر ذو دلالة احصائية معنوي لمتغير إنفاذ الموازنات المالية على كفاءة المؤسسات الحكومية**

ومن هنا يتضح للباحثة معنوية جميع المتغيرات المستقلة السابقة الخاصة بآليات تنفيذ الاستراتيجية وهذا يعني أن النموذج الكلي للفرض الرئيسي الأول نموذج مقبول إحصائيا

٢- **ان أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة متداخلة ولا يمكن فصلها عن بعض، حيث انها تتعامل وتتشابك مع بعضها للوصول الى هدف واحد وهو تحقيق رفاهية الانسان**

٣- **ان غاية دراسة موضوع التنمية المستدامة ما هو الا من اجل التطوير والحفاظ على سلامة النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ولكل منهم مؤشرات كمية يمكن قياسها لمعرفة مدى تقدم هذه الأنظمة خلال فترة الاستراتيجية**

٤- **عملت خطة مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة على استخدام مفهوم الاستدامة على أنه عدالة في تكافؤ الفرص بين كافة طبقات المجتمع المختلفة**

٥- **هناك دور إيجابي تقوم به وزارة التخطيط في استراتيجية التنمية المستدامة خطة مصر ٢٠٣٠ وذلك من خلال متابعتها وتنفيذها على الجهات المعنية**

٦- **لقد قامت وزارة التخطيط على تجهيز البيئة المناسبة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة مع كافة الأجهزة الحكومية**

٧- **لقد استطاعت استراتيجية التنمية المستدامة خطة مصر ٢٠٣٠ على تأمين قدرات وطاقات ومصادر الأجيال القادمة خلال العقدين القادمين**

التوصيات

١- على مصر الابتعاد عن أي صراعات او نزاعات سواء داخليا او خارجيا حيث انها المعوق الأول في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

٢- لابد من بذل الجهد من كافة الموظفين الإداريين في مواجهة التحديات التي تواجه مصر في تحقيق الأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة خاصة الأهداف المتعلقة بالاقتصاد والصحة والتعليم

٣- يتطلب على الجهات الرسمية الحكومية ان تستجيب على أساليب التطوير الجديدة والتي تتماشى مع متطلبات تحقيق اهداف التنمية المستدامة

٤- لابد من توعية كافة العاملين بالجهاز الإداري الحكومي بأهمية تنفيذ خطة مصر ٢٠٣٠ والعمل على كل ما يساهم في رفع أداء المؤسسات الحكومية

٥- لكي تتحقق خطة مصر ٢٠٣٠ فلابد من حماية البيئة بكافة اشكالها والتي بطبعها تنعكس على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية

٦- لابد من وجود دور فعال للمجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ ومتابعة استراتيجية التنمية المستدامة بجانب دور وزارة التخطيط

المراجع :

١ محمد زاهي بشير المغيربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص٧٣

٢ Anil Markandya, Sustainable Edward Barbier, David Pearce, Development: Economics and Environment in the Third World, Routledge, 2013, P23

٣ محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠

٤ نادية حمدي صالح، الإدارة البيئة المبادئ والممارسات، اكاديمية السادات، ٢٠٠٢، ص ٢٢.

٥ هشام البرمبلى، مقال " الاستدامة على الموضة" مجلة تصميم، العدد٨، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٦١

٦أجناس ساكس، " الاستراتيجيات الانتقالية للقرن الحادي والعشرون "، الطبيعة والموارد، اليونسكو، مركز المطبوعات اليونسكو، القاهرة، مجلة ١٩٩٢/١/٢٨، ص ٣٨

٧ هشام البرمبلى مقال " الاستدامة على الموضة" مرجع سبق ذكره، ص ٦١

٨ المرجع السابق، ص ٦١

٩ The International Institute for Sustainable Development, Sustainable Development Timeline, http://www.iisd.org/rio+5/timeline/sdtimeline.htm, 1997

١٠ عبد المنعم شكري أحمد، " التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق " دار النهضة العربية، مصر، بدون سنة النشر، ص ص ٥١- ٥٣

١١تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني)، في الفترة من ٣ إلى ١٤ يونيو ١٩٩٦، ص ص ٦ ،٨،٩ ، ١٧

١٢ https://www.un.org/ar/our-work/support-sustainable-development-and-climate-action

١٣ عبد القادر بلخضر،"استراتيجية الطاقة وإمكانية التوازن في ظل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة ،٢٠٠٥، ص٩٩

١٤ أحمد محيي خلف صقر، المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي دراسة تحليلية ميدانية، مصر، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص١٩

١٥ عبد الخالق عبد اهلل، التنمية المستديمة والعالقة بين البيئة والتنمية، مصدر سابق، ص ١٤١.

١٦ سالم توفيق النجفي، وأياد بشير الجلبي ، البيئة والتنمية المستدامة : مقاربات اقتصادية معاصرة، مجلة تنمية الرافدين ، ٢٥ ، ٢٠٠٢ ،ص٧٤.
١٧ زوليخة سنوسي، هاجر بوزيان الرحماني، ملتقى، البعد البيئي الاستراتيجي التنمية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ،٢٠٠٨، ص١٢٨
١٨ محمد عبد البديع ، اقتصاد الحماية والبيئة، دار الأمين للطباعة، مصر ١١١٧ ،ص٣٧٦.
١٩ محمد غنايم ، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس ٢٠٠١ ، ص ٣ .
٢٠ محمد غنايم، مرجع سبق ذكره، ص ٥.
٢١ عبد الخالق عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٠.
٢٢ محمد زكى على السيد، ابعاد التنمية المستدامة، دراسة للبعد البيئي للاقتصاد المصري، الهيئة العليا للإصلاح الزراعي، مصر،٢٠٠٠، ص٢٥
٢٣ مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة = Sustainable Development ، عمان ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ص٢٠١٧ ، ص٧٩-٨٠
٢٤ برنار دوزيية، وآخرون، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية، مصدر سابق، ص١٦.
٢٥ عثمان محمد غنيم، وماجدة أبو زنط، لتنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ٢٢ .
٢٦ عثمان محمد غنيم، وماجدة ابوزنط ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ .
٢٧ مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: Sustainable Development: مفهومها - أبعادها – مؤشراتها ، القاهرة ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٧ ، ص١٠٤
٢٨ برنار دوزيية، وآخرون ، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠ .
٢٩ تعرف على عدد العاملين والموظفين في أجهزة الدولة، جريدة اليوم السابع، مصر، بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠ على الموقع
https://www.youm7.com/story/2020/3/16